الأمم المتحدة

A/HRC/15/32

الجمعية العامة

Distr.: General
5 July 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، رودي محمد رزقي

موجز

هذا التقرير مقسم إلى قسمين. يقدّم الخبير المستقل، في القسم الأول منه، موجزاً للردود على الاستبيان المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي الذي أُرسل إلى الدول وإلى إدارات وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ويحدد في القسم الثاني العناصر البارزة لإطار مفاهيمي ومعياري لحقوق الإنسان والتضامن الدولي، بالاستناد إلى الردود المشار إليها أعلاه وإلى استعراضه لها وملاحظاته بشأنها، كما يسلّط الضوء على مجالات التركيز الهامة وعلى النُّهج الناشئة في التعاون الدولي.

وفي الختام، يُبرز الخبير المستقل قيمة التضامن الدولي وأهميته في عالم متراابط وكيف أن من شأنه، في النهاية، أن يكون نبراس التطور التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتضامن الدولي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
ثانياً –	الإجابات على الاستبيان المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي	٥-٣٩	٣
	ألف- التضامن الدولي كمبدأ من مبادئ القانون الدولي	٦-١٣	٤
	باء – التضامن الدولي كوسيلة للتصدي للتحديات العالمية	١٤-٣٤	٧
	جيم- الالتزامات في سياق التضامن الدولي	٣٥-٣٩	١٤
ثالثاً –	العناصر الرئيسية لإطار مفاهيمي ومعياري	٤٠-٥٦	١٥
	ألف- الاستعراض والملاحظات	٤٠-٤٦	١٥
	باء – مجالات تركيز مختارة	٤٧-٤٩	١٩
	جيم- النُهُج الناشئة في التعاون الدولي	٥٠-٥٦	٢٠
رابعاً –	الملاحظات الختامية: التضامن الدولي في عالم مترابط	٥٧-٦٢	٢٣

المرفق

مشروع استبيان لتوزيعه على الدول والإدارات والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصـــة أعدّه الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي ٢٥

أولاً- مقدمة

١- عيّنت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٢٠٠٥/٥٥، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي لكي يقوم بدراسة مسألة حقوق الإنسان والتضامن الدولي ولكي يعد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب في التضامن الدولي، مراعياً في ذلك نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات العالمية والاجتماعات الوزارية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وملتمساً، في اضطلاعه بولايته، آراء ومساهمات الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛ ويقدم إلى اللجنة تقريراً سنوياً عن التقدم الذي يحرزه في الاضطلاع بولايته.

٢- وجدد مجلس حقوق الإنسان في قراره ٥/٧ ولاية الخبير المستقل لمدة ثلاث سنوات.

٣- وطلب المجلس، في قراره ٩/١٢، إلى الخبير المستقل أن يواصل عمله الرامي إلى إعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، والمضي في وضع مبادئ توجيهية ومعايير وقواعد ومبادئ بهدف تعزيز وحماية هذا الحق، بوسائل منها معالجة العوائق القائمة والناشئة التي تحول دون إعماله.

٤- وفي ٧ أيار/مايو و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وزّع الخبير المستقل استبياناً (انظر المرفق) على الدول الأعضاء وإدارات الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ويتضمن هذا التقرير موجز الردود على الاستبيان ويحدد العناصر البارزة لإطار مفاهيمي ومعياري لحقوق الإنسان والتضامن الدولي، بالاستناد إلى الردود المشار إليها أعلاه وإلى استعراضه لها وملاحظاته بشأنها، كما يسلّط الضوء على مجالات التركيز الهامة وعلى النُّهج الناشئة في التعاون الدولي. وفي ختام التقرير، يُبرز الخبير المستقل قيمة التضامن الدولي وأهميته في عالم مترابط وكيف أن من شأنه، في النهاية، أن يكون نبراس التطور التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتضامن الدولي.

ثانياً - الإجابات على الاستبيان المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي

٥- وردت إجابات على الاستبيان من البرازيل وتونس والجبل الأسود والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وسلوفينيا والسنغال وسورينام وصربيا والعراق وغيانا وكولومبيا ومؤسسة المفوض البرلماني الأوكراني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ ومن إدارات وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المختصة وغيرها من المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة

للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة؛ ومن منظمات غير حكومية كمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ورابطة جماعة البابا جوفاني الثالث والعشرين والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي والحركة الإنسانية الجديدة؛ ومن أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان كالخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري.

ألف – التضامن الدولي كمبدأ من مبادئ القانون الدولي

٦- يرى معظم المجيبين في التضامن الدولي مبدأً من مبادئ القانون الدولي، بينما يرى فيه عدة منهم حقاً منصوصاً عليه في القانون الدولي. واستشهد أحد المجيبين بالقول إن "الأمة المتحررة من ربقة الأنانية والواعية بواجباتها وبحقوقها معاً والتي لا تكتفي بالانتفاع من المزايا وإنما تفي بالالتزامات الناشئة عن التضامن وتتحمل مخاطره، تكتشف أن لديها قدرة غير متوقعة على الامتداد تعْني فردِيَتها وتحوِّل، في الوقت نفسه، هذه القدرة الجديدة إلى وسيلةٍ لتقدُّم أمم أخرى"[(١)] ورأى العديد من المجيبين في التضامن الدولي الركيزة التي تستند إليها مسؤوليتنا تجاه الإنسانية ومدخلاً إلى بناء مجتمع أفضل، ولحاماً يتحقق بواسطته التماسك الاجتماعي، وضماناً يقي من التهميش والإقصاء والفوارق المفرطة. وينبغي أن يكون الحفاظ على النظام وبقاء المجتمع الدولي في حد ذاته مستنداً إلى مبدأ التضامن والتعاضد، خاصةً في وجه الكوارث الطبيعية أو الفقر أو الإرهاب أو حالات ما بعد النزاع. وهناك فجوة كبيرة بين التأكيدات على التضامن الدولي وترجمتها على أرض الواقع.

٧- وتم الإعراب عن وجهة النظر القائلة إن العالم يُحركه دافع الربح في السوق حيث تشهد القيم الإنسانية تراجعاً متسارعاً، تولدت عنه مظاهر إجحاف داخل البلدان وفيما بينها. من ناحية أخرى، يكون المجتمع المبني على التضامن قائماً على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية حيث للشخص قيمة لمجرد كونه إنساناً، عوض أن تُستمد قيمته مما يملكه أو ينتجه. وحقيقة أن أكثر من مليار نسمة يُعانون من الفقر والجوع مؤشر على أننا قد فشلنا، كجنس بشري، في العيش كأسرة واحدة. وإن الأزمات العالمية المتعددة تجعل مسألة التضامن ذات أهمية استثنائية وتتيح لقادة العالم فرصةً للإقرار بأن التضامن الدولي ضرورة حتمية. ولأن التضامن وُصف بأنه تعاطف البشر، فإنه لا غنى عنه في إعمال حقوق الإنسان وتفسيرها. وهو يقتضي إنكار الذات لأجل رؤية عالمية شاملة تعبُر جميع الحدود وتتجاوز كل

(١) P.A. Ramella, 'Los Principios del derecho internacional público a través de la carta de las Naciones Unidas', *Revista de Politica Internacional*, no. 93, September/October 1967, pp. 65-87.

الفوارق فلا مكان فيها لأي نوع من التمييز. وتستلزم القيمة العالمية للتضامن مُعالَجة القضايا العالمية بشكل جماعي على نحو يضمن الإنصاف في اقتسام النفقات والواجبات.

٨- وقد وصف البعض التضامن الدولي بأنه حق سامٍ يشمل أو يدعم جميع الحقوق الأخرى، وبأنه قيمة تتجسَّد في مبادئ تخدم شخص الإنسان وتُسهم أيضاً في تمكين بلدانٍ أقل تقدماً من الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال والحرية الاقتصادية والاجتماعية. ويُنظر إلى التضامن الدولي باعتباره وسيلة أساسية في سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة واجتثاث الفقر. وفي هذا السياق، أخذت تونس بزمام مبادرة تُوِّجت بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن، بعد أن أعطت لهذا المبدأ طابعاً دستورياً على المستوى الوطني. وفي رأي أحد المجيبين أن علة وجود التضامن الدولي تكمن في المبادئ العالمية المتمثلة في التضامن بين الشعوب واحترام حقوق الإنسان وحمايتها والسعي إلى تحقيق ظروف معيشة أفضل من أجل رفاه الجميع.

٩- وللشراكة العالمية من أجل التنمية أن تهتدي بالالتزامات العديدة التي أخذتها الدول على عاتقها في مؤتمرات ومؤتمرات قمة كبرى نظمتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومجالات أخرى ذات صلة. والأهم من ذلك كله أنه جاء في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وُهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". وبموجب المادة ٢٨، يحق لكل فرد التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان تحققاً تاماً؛ وأنه على كل فرد، بموجب المادة ٢٩، واجبات إزاء الجماعة. وقد جاء في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ أن بذل المزيد من الجهود المتواصلة في مجال التعاون والتضامن الدوليين أمر لا غنى عنه بالنسبة لتحقيق تقدم جوهري في المساعي الخاصة بحقوق الإنسان. ونادى المجلس، في قراره ٥/٨، بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي وعادل. وإن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٢، طلبت إلى الدول أن تضع نصب أعينها الحق في الغذاء عند إبرامها اتفاقات دولية. وكرّست اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وصكوك أخرى مفهوم "تراث البشرية المشترك". وأشار عدة مجيبين إلى أن المجتمع الدولي يؤكد تضامنه مع ضحايا انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، لكن التضامن يشكل جزءاً ضرورياً وأوسع نطاقاً من الجهود المبذولة لإعمال الحق في التنمية ولاتّباع النُّهج القائمة على الحقوق في تحقيق التنمية والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠- وشدد معظم المجيبين على أنه ينبغي أن يرتكز التضامن الدولي على كون جميع الدول متساوية وذات سيادة. فدستور كولومبيا يشجِّع العلاقات الدولية المبنية على أساس من العدالة والمساواة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد تعهّدت الدول بالعمل على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها، وينبغي أن يكون رائدها الالتزامات التي عقدتها بإقامة علاقات ودية. وأيّد البعض مبدأ التضامن لكنه حذّر من إساءة استخدامه لشرعنة شكل جديد من أشكال التدخل الإنساني. وقيل أيضاً إن مسائل الإغاثة المقدمة للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة والعقاب الجماعي المفروض عليهم لا يلقيان معالجة فعالة أو لا يحظيان بالاهتمام الكافي من قِبَل المجتمع الدولي.

١١- وتم الإعراب عن وجهة النظر التي ترى في التضامن الدولي نتاجاً للتاريخ الاجتماعي علماً بأنّه تنشأ داخل المجتمع الدولي بمرور الوقت مطالبات جديدة ومبرَّرة تستدعي المعالجة. ورأى بعض المجيبين أن حقوق التضامن أو الجيل الثالث من الحقوق لم ترسخ بعد في أذهان وقلوب العديد من القادة والناس على المستوى الشعبي، وأن هناك حاجة إلى الكثير من التوعية في هذا الشأن. وأُدرجت قضايا عديدة بوصفها تستحق أن تعالج كحقوق تضامن، ومن جملتها تضييق الشقة العالمية في مستويات التنمية بين البلدان، الوثيق الارتباط بتخفيف الفقر؛ وتعزيز نظام اقتصادي دولي قائم على المشاركة المتساوية في عمليات صنع القرار؛ ونقل التكنولوجيا؛ والتوزيع العادل للنفقات والأعباء؛ وإنشاء مؤسسات دولية تتسم بالشفافية والديمقراطية والعدالة والمساءلة؛ ومشاركة الجميع بشكل عادل ودون تمييز في الحكم على المستويين المحلي والعالمي؛ والتمثيل الإقليمي العادل والمتوازن بين الجنسين في تكوين ملاّك موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ واحترام تنوّع الثقافات والتراث الثقافي والحقوق الثقافية؛ وإقامة علاقات ودية بين الدول؛ والحصول العادل على المزايا الناجمة عن توزيع الثروات على الصعيد الدولي عن طريق تعزيز التعاون الدولي خاصة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية. وورد كذلك ذكر الحق في السلام؛ والحق في الهجرة؛ والحق في الأمن الغذائي؛ والحق في المعرفة، خاصة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإنتاج الأدوية لعلاج الجوائح كالإيدز وانفلونزا الخنازير؛ والحق في بيئة صحية ومستدامة.

١٢- ثم إن تطوير قانون دولي يعترف بالناس أشخاصاً لهذا القانون منوط بهم دور محدد في التصدي للكوارث على الصعيد العالمي ينبغي أن يكون هدفاً منشوداً. ومن الممكن، مثلاً، بلورة مبدأ توجيهي مشترك يسترشد به الأشخاص الذين يساعدون أشخاصاً آخرين عبر الحدود في أوقات الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع البشر. وبمرور الوقت، سيقوّي هذا النهج المزدوج المعتمِد على التعاون المتبادل بين الأشخاص والدول مبدأ التضامن الدولي بوصفه مبدأً حقيقياً من مبادئ العلاقات الدولية والقانون الدولي. وقد قرّبت الثورة التي حصلت في نقل الأخبار وتكنولوجيا المعلومات بين شعوب العالم على الصعيد الدولي، مما أدى إلى مظاهر تضامن عبر الحدود من خلال التعبير عن حزن وتعاطف حقيقيين وتقديم المساعدة لضحايا الكوارث، وذلك دليل على وجود حسٍّ بالوحدة بين الجميع. وثمة فجوة بين إحساس الشعوب بالتضامن وإحساس الدول به فيما بينها، وهي التي لا تزال تهتدي في المقام الأول بمصالحها الوطنية. ومن الممكن زيادة تضييق هذه الفجوة عن طريق توسيع نطاق مبدأ التضامن.

١٣- وأيّد معظم المجيبين وضع إطار قانوني خاص بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وقدّم بعضهم اقتراحات محددة من أجل ترسيخ تعريف التضامن الدولي وزيادة فهمه وتعزيز إعماله، فاقترح البعض، على سبيل المثال، أن يتضمن التعريف الإشارة إلى أفعالٍ وأشخاصٍ، وألاّ ينحصر في الدول. وستكون الإشارة إلى تكافل الدول وتفاعلها مع جهات فاعلة دولية أخرى أنسب من الحديث عن التبعية. وقد ذهب بعض المجيبين إلى حد الدعوة إلى وضع التزامات ملزِمة قانوناً في سياق اتفاقية بشأن التضامن الدولي. وعلى العكس من ذلك، جادل أحد المجيبين بالقول إنه لا حاجة إلى الاعتراف بجميع الضرورات الأخلاقية كجزء من النظام القانوني. وإن محاولات التعبير عن مبادئ أخلاقية بلغة حقوق الإنسان دون إكسابها محتوى حقيقياً ومعنى قانونياً لا يمكن إلاّ أن يجرِّد حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية نفسها من كل القيم. فمن غير المقبول، حسب هذا الرأي، التعامل مع مبدأ التضامن على أساس أنه مصدر للالتزامات القانونية الدولية فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير القانون الدولي بشكل صريح.

باء - التضامن الدولي كوسيلة للتصدي للتحديات العالمية

١٤- قال المجيبون إنه يجب الاعتراف بالتضامن الدولي كشرط مسبق لأي تعاون في المجتمع الدولي. ومع أن التنويه بالمساهمات الهامة التي قدّمتها الحكومات وارد، فإن ثمة مجالاً لزيادة تنسيق الدعم الدولي تمشياً مع المبادئ التي تنطوي عليها الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويشدد إعلان الألفية على وجوب توخي العدالة في توزيع النفقات والأعباء عند التصدي للتحديات العالمية. فالتحديات العالمية عديدة ويتم بحث أربعة منها أدناه:

١- المساعدة الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية

١٥- أشار المجيبون إلى أن الكوارث الطبيعية هي حالياً موضع التركيز الرئيسي للتضامن الدولي. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادةً في الكوارث الطبيعية الكبرى تثير الجزع. وحدث العديد من تلك الكوارث في البلدان النامية التي تجد صعوبة في التصدي لها بشكل مناسب وفي ضمان توفير الحماية الكافية للسكان والحيوانات والممتلكات. وتوجد آليات متنوعة لتنسيق المساعدة الإنسانية والإنقاذية الدولية عند حدوث الكوارث. وقد أبدت البلدان استعدادها لتقديم المساعدة، مثلما يشهد على ذلك ما حدث في أعقاب إعصار نرجس في ميانمار وتسونامي في جنوب شرق آسيا والزلازل التي ضربت باكستان والصين، ومنذ وقت أقرب، هايتي. وقد تم توفير المساعدة الإنسانية والإنقاذية الدولية إلى حد ما، غير أن التشتت لا يزال من سماتها.

١٦- وهناك عدد كبير من القوانين والسياسات الدولية القائمة لكفالة حصول المتضررين من الكوارث على المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو يحفظ كرامتهم. وتنص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية على تقديم مساعدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الإنسانية والحياد والعدل مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أقاليمها ووحدتها الوطنية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وشدّد بعض المجيبين على أنه لا يجب تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر فحسب وإنما بناءً على طلب ذلك البلد من حيث المبدأ، وينبغي أن ترتبط المساعدة بجهود الدولة المعنية. ولمبدأ التضامن صلة وثيقة بمبادئ المساعدة الإنسانية الدولية مثلما هي واردة في اتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين المتعلقين بهما والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واتفاقات المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في عام ٢٠٠٥.

١٧- ورأى بعض المجيبين أن ثمة حاجة إلى إطار قانوني أمتن يستند إلى التضامن الدولي، قد يتخذ شكل اتفاقية، من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها. وأعرب عدة مجيبين عن نظرهم القائلة إنه ينبغي مزيد التركيز على الوقاية المسبقة من الكوارث وعلى الحد من خطر وقوعها والجاهزية لحالات الطوارئ وتحسين إعادة التأهيل واستدامته. ومن المستحب زيادة القدرة على التنبؤ بحجم المساعدات وزيادة الأموال التي تخصَّص لتنسيق جهود الإغاثة الطارئة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويستلزم الأمر توفير الاستثمار الكافي أولاً لخفض قابلية التعرض للمخاطر وحدة الكوارث، ثم لإعادة بناء مرافق أفضل عقب حدوث الكوارث عوض الاكتفاء بترميم ما كان موجوداً منها من قبل. ومن جملة الاقتراحات التي قُدّمت لأغراض التحسين نشر التوقعات العلمية المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وتنسيق عملية تنفيذ التدابير الاستباقية الوقائية لدرء العواقب الوخيمة، وإنشاء احتياطات وطنية ودولية من أجل التصدي للكوارث بشكل فوري ومناسب. وقد أضر تفاقم حجم الكوارث وتواترها بنوعية استجابة المجتمع الدولي لمساعدة الضحايا. فالمساعدة الإنسانية التي قُدِّمت أثناء الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخراً لم تنفَّذ على النحو المناسب إذ ينبغي أن تكون هذه التدابير فورية ومستدامة ومتماهية مع الواقع وسريعة ووقائية وأن تنفَّذ بالتنسيق الوثيق مع الدول المتضررة وأن تحاول على الأقل الحد من الخسائر في الأرواح وحماية سبل البقاء. ومن دواعي الأسف عدم إطْلاع الدول والمناطق الأشد عرضة للكوارث الطبيعية على المعلومات المتراكمة (المعارف التكنولوجية والعلمية) رغم التطورات التكنولوجية.

١٨- وأشار بعض المجيبين إلى ضرورة تغيير الأنشطة التي تؤدي إلى الكوارث "الطبيعية" وذات الارتباط الوثيق بالإنتاج الصناعي في بعض أنحاء العالم. فعديدة هي الكوارث الطبيعية الناجمة عن تدهور البيئة، ولذلك ينبغي أن توضع في إطار القانون الدولي، والقانون البيئي الدولي خاصة، اتفاقات مُلزمة وآليات إنفاذ تطبِّق المبدأ الوقائي لتجنب الكوارث الطبيعية. وسيتطلّب هذا الأمر التزاماً أكبر من جانب المسؤولين. وتمت الإشارة إلى أن البلدان الفقيرة لا تملك الموارد اللازمة لإنشاء الهياكل الأساسية والمرافق التقنية ولا لتوفير أنظمة الإنذار

المبكر ولا للتصدي للظروف القاهرة التي تلي كارثة من الكوارث ولا لإعادة البناء بعد حدوث كارثة من الكوارث. لذلك، فإنه سيكون من المفيد استثمار المزيد من الأموال وتقديم المزيد من الدعم للوقاية من الكوارث الطبيعية والحد من تواترها وتخفيف حدتها.

١٩- ورأى البعض أن القضية الحقيقية تكمن في التضامن العالمي، وليس الدولي. وأعرب أحد المجيبين عن إيمانه بالولاء للإنسانية وللانتماء الاجتماعي عِوَض الانتماء إلى الدولة القومية. واقتُرح أن يُدرَج في كل دستور وطني نص يُلزم بتقديم الإغاثة الإنسانية أثناء الكوارث للبلدان المحتاجة إليها، على أن يكون السند لهذا المفهوم هو إرادة الشعب. وحتى يتحقق توافق الآراء الشعبي، رأى البعض أنه من الضروري البدء بالأطفال بتعليمهم القيمة المتمثلة في معاملة الآخرين كما نُعامِل أنفسنا، وهي قيمة تختزل آلاف السنين من الحكمة الروحية. وإن الصداقة والتسامح بين الأمم قيمة أساسية يجب تعليمها. وينبغي أن تُشكِّل الثقةُ والأمانةُ أساس التضامن العالمي.

٢- تخفيف الفقر

٢٠- رأى بعض المجيبين أن ظهور التضامن بوصفه مبدأً تزامن مع نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر سعي الأمم إلى تحقيق السلام. غير أنه يكاد لا يُذكر في صكوك حقوق الإنسان الحالية بسبب افتقاره إلى القوة الملزمة. والتضامن الدولي هو السبيل الوحيد إلى تخفيف الفقر بما فيه الفقر المدقع. وليس التضامن مجرد فعل ينفَّذ من حين لآخر لفائدة مَن يكون بحاجة إليه أحياناً، بل إنه فكرة أساسية في العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات والأمم. وهو مبدأ أخلاقي أساسي تكرسه جُل الديانات والثقافات الرئيسية، ويتمثل بوجه خاص في مُعاملة الآخرين كما تحب أن تُعامَل. وبدون روح التشارك الجديدة هذه في العلاقات الدولية، وخاصةً في العلاقات الاقتصادية الدولية، سيستحيل اجتثاث الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، على الصعيدين الوطني والدولي معاً. ويستلزم التضامن التعايش السلمي وإقامة علاقات ودية والتعاون بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى جانب وضع ترتيبات مؤسسية اقتصادية واجتماعية تكون عادلة من الناحية الاجتماعية. وإن التضامن الدولي نهج بالغ الأهمية في اجتثاث الفقر، كما جاء في إعلان كييف لعام ٢٠٠٨.

٢١- ونظراً لأن ما يقارب المليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ويوجد أكثرهم فيما يسمى "جنوب الكرة الأرضية"، فإن هذا الحق قد يساعد في ردم ما يشكل، إلى حد كبير، هوة فارقة بين الشمال والجنوب. والحالة هذه لا تنفي الواقع المتمثل في أنه ثمة سوء توزيع جسيم للثروات داخل البلدان، يُعزى في الكثير من الأحيان إلى وجود أنظمة طاغية وإلى استشراء الفساد. وسيشجع التضامن على الصعيد الوطني الدول على إنشاء ظروف مواتية لشرائح سكانية مختلفة، ولا سيما لأفقر الشرائح السكانية، عن طريق اتخاذ عدة تدابير من جملتها تطبيق سياسات اجتماعية تشجع المساواة وتتيح تراكم الرأسمال الاجتماعي.

٢٢- وأعرب بعض المجيبين عن رأيهم بأن العديد من البلدان النامية قد أُفقرت بسبب سياسات مالية وسياسات أخرى أملاها عدم المساواة في العلاقات العالمية السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية بقيادة أمم أكثر ثراءً ومؤسسات مالية دولية. وللترابط والتشابك الشامل المتأصل الذي اتسم بالعولمة وبتحرير التجارة أثر هام في حالة الاقتصاد العالمي وفي استقرار وأمن العديد من الدول. وينبغي أن يرتكز التضامن الدولي على الاحترام المتبادل والتشاور بين جميع الأمم، صغيرة كانت أم كبيرة. وفي هذا السياق، اقترحت غيانا إنشاء نظام إنساني عالمي جديد اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٨. وكانت الغاية من ذلك النظام حشد الفعل العالمي المتضافر على المدى البعيد من أجل التصدي للتحديات الإنمائية، وتحسين رفاه الشعوب، وتقليص الفوارق المتعاظمة بين الأغنياء والفقراء. وتزداد أهمية التضامن في سياق العولمة التي تحرم قطاعات كبيرة من سكان العالم، لا سيما في البلدان النامية، من الفوائد الناجمة عنها، فينشأ عن ذلك إطار من العلاقات غير المتوازنة. ويملك العالم الوسائل اللازمة لاجتثاث الفقر، غير أنه لا بد من أن تتشبع الإرادة السياسية بالتضامن الدولي حتى يتسنى تحقيق ذلك. ولاجتثاث الفقر، لا بد من إنشاء بيئة تمكينية تتيح بشكل متصاعد للبلدان النامية الاستفادة من الفرص الاقتصادية الدولية مع الامتناع عن فرض شروط على هذه البلدان.

٢٣- وإن التضامن قبل وقوع الواقعة أفضل من التضامن بعد وقوعها، إذ إنه يرمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر استناداً إلى الحكمة القائلة إن الوقاية خير من العلاج. ويقتضي مثل ذلك التضامن أن تحترم الدول التزاماتها الدولية التي تعهدت بها في إطار منظومة الأمم المتحدة احتراماً كاملاً وأن تنفِّذ التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تلتزم بعدة أمور منها نزع السلاح وانتهاج سياسات الطاقة النظيفة وتوطيد نظام الرعاية الصحية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتبط التضامن قبل وقوع الواقعة بمسائل أخرى أساسية تجري مناقشتها في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى كالشطب التام للديون الخارجية للبلدان النامية؛ والحكم على الصعيدين العالمي والوطني؛ والتجارة العالمية؛ وإصلاح الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ وحقوق الملكية الفكرية؛ والسياسات الزراعية؛ وتغير المناخ؛ والمحدِّدات الاجتماعية للصحة؛ والسلام العالمي كأحد أهم المسائل. ويمكن كذلك اقتراح فكرة التوأمة بين بلد متقدم وبلد نامٍ يَقبل في إطارها البلد المتقدم مرافقة البلد النامي (أو العكس) في إعمال حقه في التنمية عن طريق تبادل التجارب والمكاسب والموارد البشرية والمالية والثقافية.

٣- الحق في التنمية

٢٤- رأى عدة مجيبين أن التضامن الدولي والحق في التنمية أمران متكاملان ومتعاضدان. إذ ينبغي أن يكون التضامن الدولي جزءاً لا غنى عنه من جهود إعمال الحق في التنمية، مما قد يساعد في تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وذلك عن طريق دعم الخُطَب

والإعلانات بأفعال ملموسة. فمِن حق جميع البلدان أن تنمو شريطة أن تفعل ذلك بأساليب لا تُلحِق الضرر بالآخرين أو بالبيئة. وفي عالم اليوم المترابط، تخلق الظروف الدولية حالات طارئة، خاصة في البلدان النامية؛ كالأزمة المالية والنزاعات والتدهور البيئي. وإن انتشار الأمراض وأعباء الديون الثقيلة والممارسات التجارية غير العادلة تعوق جهود البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق تنمية مستدامة. ويقول البعض إن التضامن على مستوى الكرة الأرضية أو الإخاء العالمي ينبغي أن يكون المبدأ الأساسي الذي يلهم العلاقات بين البلدان المتقدمة والنامية. ويعبّر هذا الرأي أيضاً عن الحاجة في السياق الدولي الحالي إلى ضمان أن تؤدي الجهات الفاعلة من المجتمع الدولي دوراً ريادياً في عمليات التنمية. كما يوفر عناصر هامة من حيث نوعيتها في تحديد التعاون من أجل التنمية، أي فكرة الشراكة.

٢٥- وقد يكون مفهوم "التوأمة" بين بلد متقدم وآخر نام وسيلة عملية لتضييق الفجوة القائمة. إذ إن فكرة إقامة شراكة في حد ذاتها تفترض نشوء علاقة الند للند بين الأطراف المعنية، وبالأساس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمنظمات غير الحكومية في الشمال والمنظمات غير الحكومية في الجنوب، والشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية. وينبغي أن تقوم الشراكة على أساس الإخاء على المستوى الفردي وكذلك بين المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة. فوفقاً للمادة ٢ من إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١، يكون "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه". ومن العناصر الأساسية أيضاً في الحق في التنمية الشفافية والحوكمة وقيام حكومات ديمقراطية على الصعيد الوطني. ففي العديد من البلدان النامية، تحتكر نُخب حاكمة قليلة ثمار التنمية على حساب الجماهير.

٢٦- ويجب رصد الحق في التنمية عن كثب وألاّ يتعارض حق بلد ما في التنمية مع حق أي بلد آخر فيها. وينبغي أن يكون ثمة نظام رسمي بالضوابط والموازين لضمان وفاء الدول بنصوص الاتفاقات التي تتوصل إليها. ويستلزم الحق في التنمية أموراً من جملتها إمكانية تحقيق التنمية؛ وشطب ديون البلدان النامية؛ والولوج إلى أسواق المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة؛ وإزالة الفوارق في أسعار السلع الزراعية والمصنّعة في الأسواق العالمية. وأبدي رأي مفاده أن هذا الحق يقتضي كذلك إدانة الممارسة المتمثلة في إعلان دول عن أن أقاليم بلدان أخرى مناطق ذات أهمية وطنية بالنسبة لها والكف عن تطبيق معايير مزدوجة عند بحث نزاعات إقليمية ومسائل تتعلق بسلامة أراضي الدول وحقوق الأمم والشعوب في تقريرها مصيرها. ويقتضي الحق في التنمية تشجيع ترتيبات اجتماعية واقتصادية عالمية عادلة وإشاعة إحساس بالتضامن الإنساني بين جميع الشعوب. ولا تزال العلاقات الدولية تخضع لقانون القوة والسلطة بالمعنيين الاقتصادي والعسكري. وتشكل محاولات ممارسة الضغط على بلدان أخرى تحدياً يستلزم تعاوناً دولياً.

٢٧- والتضامن الدولي ضرورة والحق في التضامن الدولي بحاجة إلى تفعيله من خلال صكوك أكثر تفصيلاً لكي يتسنى إعماله حقاً. وينبغي أن يتم ذلك في قطاعات مختلفة حتى يكون أكثر تركيزاً وقابليةً للإعمال. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يحدث هذا في قطاعات مختلفة لزيادة تركيز هذا المبدأ وتنفيذه. وينبغي تدريس الحق في التنمية في المؤسسات التعليمية. وفضلاً عن ذلك، من شأن تبادل التجارب أن يساعد الدول عندما تواجه أوضاعاً عصيبة وأن يساهم في تنميتها على الصعيد الإقليمي أولاً بفضل وجود عوامل مشتركة، ثم على الصعيد الدولي. وسيتيح التعاون والتضامن الدوليان وحق تقرير المصير والسيادة لغالبية السكان التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقد أشار بعض المجيبين إلى ضرورة تعزيز وتقوية قنوات الحوار على الصعيد الإقليمي مع إعادة التأكيد على الالتزام المشترك بالنظام المتعدد الأطراف.

٤- الأهداف الإنمائية للألفية

٢٨- وفقاً لإعلان الألفية، يجب التصدي للتحديات العالمية بطريقة تضمن توزيع النفقات والأعباء توزيعاً عادلاً. ورأت إحدى الدول المجيبة أنه ينبغي إدراك حقيقة أنه ما دام هناك فقر مدقع وأطفال يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية والشفاء منها، فإن طبيعتنا كبشر تحتّم علينا جميعاً أن نهتم وأن ننظر إلى هذا الأمر بوصفه تحدياً مشتركاً.

٢٩- ويشكل إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥، من جملة صكوك أخرى، الركيزة التي يقوم عليها تحالف عريض القاعدة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. ولبلوغ أهداف الألفية، يجب أن تقوم كل جهة فاعلة بدورها: فعلى البلدان النامية أن تحدد استراتيجياتها الإنمائية، وعلى الجهات المانحة أن تترجم التزاماتها إلى أفعال، وينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف على نحو منسَّق ومتماسك. ولا يمكن حل المشاكل العالمية إلا بالعمل الجماعي مع اشتراك الجميع في تحمُّل مسؤولية حماية كوكبنا والوعي باختلاف قدرات كل منّا. وإن نتائج توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، رغم ما قد تحقق حتى الآن، لا تزال قاصرة عن بلوغ الاستجابة الضرورية من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا على الخصوص، وهي التي لا تزال الأكثر تضرراً من الجوائح والفقر المدقع. وحتى يلبّي المجتمع الدولي احتياجات أفريقيا الخاصة، ينبغي له أن يضع استراتيجية حقيقية لتعبئة الموارد استناداً إلى قرار صادر عن الأمم المتحدة يُلزِم الدول الأعضاء بدفع مساهمة مالية في الجهد العالمي لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، مع التشديد على أن اجتثاث الفقر يشكّل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم. ومن الأهمية بمكان الاهتداء إلى سبيل يؤدي إلى إشراك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٣٠- وتعني تقوية التعاون الدولي أولاً وضع كرامة كل إنسان في صميم عمل المجتمع الدولي. ومن المهم أن تراعَى العناصر النوعية، لا الكمية فقط. وقد شدّد أحد المجيبين على أنه لا يوجد رابط واضح في الأهداف الإنمائية للألفية بحقوق الإنسان، عدا الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى الحق في التنمية. ومن الضروري إنشاء رابط واضح بين الأهداف الإنمائية

للألفية وحقوق الإنسان، ولا سيما المادتان ٢٥ و٢٦ من الإعلان العالمي المتعلقتان بالحق في الصحة والحق في التعليم والمواد ١١ و١٢ و١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحق في الغذاء وفي السكن اللائق وفي الصحة وفي التعليم.

٣١- وينبغي، لغرض إعمال الأهداف الإنمائية للألفية، تحديد الأولويات بالنسبة للجهود المشتركة على الصعيدين الدولي والوطني وتتابعِها وشكلِها. ويمكن تعزيز التعاون الدولي عن طريق إعطاء الأولوية لتصميم وتنفيذ مشاريع دولية تركِّز بشكل خاص على الأهداف الإنمائية للألفية. ويستلزم هذا الأمر تحقيق قفزة جبّارة في مجال تخصيص الموارد. ويجب إنشاء آليات داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان وفاء الدول بالتزاماتها بدفع ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقد يكون من المفيد إجراء استعراض سنوي للوقوف على مدى وفاء جميع البلدان بتعهداتها. ويتعيّن تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية وتحديد أهدافها لكي تلبي الاحتياجات الحقيقية للبلدان مع مراعاة اختلافها. ومع أن المعونة قد عرفت في السنوات الأخيرة زيادة بالقيمة الاسمية، فإن تلك الزيادة تعود أساساً إلى تخفيف عبء الديون والمساعدة الممنوحة في حالات الطوارئ. وتطرح مشروطيات المعونة تحديات جسيمة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تواصل تقديم المساعدة مع احترام البلدان النامية كشركاء أنداد وذوي سيادة.

٣٢- ولتعزيز المساءلة، هناك خيارات منها تشجيع البلدان على تسجيل التزامات قابلة للقياس والرصد إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية. ومن المستحب كذلك التركيز أكثر على البرامج التي تتناول ولوج الأسواق والحكم الرشيد وإدارة الموارد الطبيعية وزيادة الموارد المخصصة لها. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير للتغلب على العوامل التي تتسبب في الأزمات العالمية، وفي النزاعات الدولية والنزاعات العرقية، وكره الأجانب والتمييز. ومن المهم جداً معالجة المسائل المتعلقة بالجرائم والفساد في السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية وسيادة القانون.

٣٣- وتحتاج البلدان النامية إلى صوت أقوى يعبّر عنها في المحافل التي تُتّخذ فيها قرارات مصيرية بشأن مستقبلها ويجب إحداث إصلاحات وإنشاء نظام اقتصادي ومالي أكثر عدلاً ونقل التكنولوجيا إلى الدول لتشجيع استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام ومنصف. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعتمد أسلوباً منهجياً إزاء الدول التي أُفقِرت وأن تستخدم معايير شفافة في تقرير أشكال الدعم الإنمائي. وينبغي أن يتضمن التعاون الدولي الحق المشروع في التشاور كشركاء أنداد.

٣٤- ويتعين على البلدان أيضاً أن تتبادل الممارسات الجيدة وأن تمكِّن السكان عن طريق وسائط الإعلام والتكنولوجيا. ومما قد يساعد على تحقيق ذلك التربية على حقوق الإنسان في المدارس مع التركيز على غرس إحساس قوي بالانتماء الدولي، والاهتمام بوجه خاص بمن يواجهون ظروفاً عصيبة.

جيم - الالتزامات في سياق التضامن الدولي

٣٥- وأشار المجيبون إلى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان باريس بشأن المساعدة الفعالة وجدول عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، في جملة صكوك، تشكل خطوات هامة وافقت الدول في إطارها على تعهدات في مجال التضامن الدولي. وأكد بعض المجيبين على أن هناك التزامات حكومية فيما يتصل بالتضامن الدولي و/أو العالمي؛ أما البعض الآخر فأشار إلى أن من الصعب، نظراً لاتساع مفهوم التضامن الدولي، إلزام أي دولة طرف بالامتثال له، واقترحوا صياغة التزامات قطرية فردية قابلة للقياس. ووفقاً لهذه الفئة الأخيرة من المجيبين، ينبغي أن يكون هناك نظام رسمي بالضوابط والتوازنات لا يمكن في غيابه رصد التنفيذ ويتحول ما قيل إلى "كلام بلا فعل".

٣٦- ورأى مجيبون عديدون أن التزامات الدول فيما يتعلق بالتضامن الدولي أو العالمي هي التزامات منصوص عليها بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة، حيث تتعهد البلدان فرادى وبصورة جماعية بتحقيق أغراض ومبادئ الميثاق من خلال التعاون. والأمر يتعلق بالإرادة السياسية على المستوى الدولي لضمان قيام نهج أقوى يتوخى التقليل من القواعد التجارية غير العادلة وإزالتها هي وغيرها من أوجه اللامساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والمجموعة الحالية من قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان التي تستند إلى المساواة، والتنمية، والسلام، والتضامن، هي مجموعة كافية، شريطة أن تكون مقرونة بتعاريف ثابتة بوضوح وإرادة سياسية لنصرة هذه الحقوق.

٣٧- ويعتمد تطور حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي على القبول الكامل لمفهوم تقاسم المسؤولية. ولذلك ينبغي أن تبذل جميع البلدان جهوداً لكي ينمي المجتمع الدولي الموارد المخصصة للتعاون التقني والمالي ولكي تمتثل البلدان المتقدمة بالكامل لالتزامها بتخصيص النصيب المتفق عليه من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بموجب توافق آراء مونتيري. وقد تعهد رسمياً أصحاب المصلحة الرئيسيون (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) والمنظمات غير الحكومية، في قرارات مختلفة، بتنفيذ استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الفقر، أدت أيضاً إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتضامن العالمي. ولم تنفذ بعد البرامج المتعلقة بالفقر وحقوق الإنسان، وذلك بسبب عدم اتخاذ تدابير تخصّ التمويل. ويرى بعض المجيبين، أن من الواضح أن إعادة تعريف مسؤولية الدول فيما يتعلق بالتضامن الدولي تحديداً بات أمراً ضرورياً لتعزيزه في إطار القانون الدولي.

٣٨- ووفقاً لبعض المجيبين، فإن التضامن الدولي لا ينشئ إلا التزامات معنوية وأخلاقية، وأن التنفيذ يعتمد على الإرادة السياسية. ومع ذلك، رئي أن هذه الالتزامات ليست كافية في ضوء الأزمات التي تؤثر على توقعات الناس في جميع أنحاء العالم، والتي تتطلب التزامات ملزمة قانوناً. وأُعرب عن رأي مفاده أن التضامن هو التزام معنوي محض وليس التزاماً قانونياً. ومن جهة أخرى دعا مجيبون آخرون إلى وضع اتفاقية بشأن التضامن. لكنهم أشاروا،

رغم ذلك، إلى أن الدول لا تملك، في معظم الأحيان، القدرات والسبل اللازمة لتوفير الموارد لضمان هذا الحق. وفي عصر يسوده الترابط العالمي، من الضروري الاعتراف بالتزامات الدول خارج أقاليمها، لأنه غالباً ما يحدث أن تتجاوز الظروف قدرة الدول على التحكم بها فرادى. ورئي، فيما يتعلق بإعمال الحق في الغذاء، أن الإجراءات التي تتخذها حكومة ما، في عالم معولم، ربما يكون لها تأثير سلبي على الحق في الغذاء لأفراد يعيشون في بلدان أخرى. ولذلك يتعين على جميع البلدان أن تكفل عدم انتهاك سياساتها حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

٣٩- ويرتبط إعمال حقوق التضامن بما في ذلك الحق في التضامن، أيضاً بسلوك الأفراد، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغيره من مكونات المجتمع. ويتعين على القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات والمشاريع الكبرى العاملة في البلدان النامية، الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية للمساعدة على الحد من الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي من خلال زيادة مسؤوليتها الاجتماعية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد بذلت جهود في إطار السياحة الدولية، لضمان عدم معاناة المجتمعات الفقيرة والمهمشة من التكاليف غير المتكافئة المرتبطة بتنمية السياحة، ولضمان عدم حرمان هذه الفئات من منافع تنمية السياحة. وفي هذا الصدد، تنص المادة ٩ من المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة على أن "على الشركات السياحية متعددة الجنسيات ألا تستغل مراكز القوة التي قد توجد فيها أحيانا، وذلك تحقيقاً للتضامن اللازم لتطوير المبادرات الدولية ونموها الديناميكي؛ ... وعليها بالمقابل لما تتمتع به من حرية في الاستثمار والتجارة، وهي حرية ينبغي الاعتراف التام بها، أن تشارك في التنمية المحلية، والعمل على عدم تقليص مساهمتها في الاقتصاد الذي تقوم به عن طريق المبالغة في استعادة أرباحها إلى بلدانها الأصلية أو في الاستيراد منها".

ثالثاً - العناصر الرئيسية لإطار مفاهيمي ومعياري

ألف - الاستعراض والملاحظات

٤٠- يؤكد الخبير المستقل من جديد وجود قيمة أكيدة للتضامن وما يرتبط به من نظام للقيم يكون قادراً على توجيه التطور التدريجي للقانون الدولي والتطور القانوني على المستويين الإقليمي والوطني، ودعم مبدأ متكامل ومتجانس للتضامن الدولي، وتطور حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي. ومفاهيم التضامن، والتواضع والعدالة والمساواة مكرسة في التقاليد المعنوية والاثنية والفلسفية والدينية والروحانية في جميع أنحاء العالم منذ فجر التاريخ، بما في ذلك في المسيحية والإسلام واليهودية والهندوسية والبوذية. والقيمة الأساسية للتضامن التي تتراوح بين مثل التضحية في سبيل الغير وشعار حب الجار أو عدم إيذاء الجار في المسيحية وبين مفهوم الأخوة العالمية في الإسلام وأسس التعاطف والمحبة في البوذية، تشمل

قوة الخير في الإنسان والإرادة الحسنة وهما ضروريان لبقاء المجتمع على جميع الأصعدة بما في ذلك المجتمع الدولي، والإنسانية وموئلها الإيكولوجي[٢].

٤١- ويؤكد الخبير المستقل من جديد دعوته إلى التضامن الإنساني والدولي والعالمي، الذي يتطلب تعزيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة؛ الدول، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، والقطاع الخاص وجميع الأفراد. وتزداد الحاجة إلى التضامن في سياق زيادة الترابط في عالم معولم، حيث ينشئ تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، اقتصاداً عالمياً واحداً، يملي علينا تصور البشرية كمجتمع عالمي واحد. ونادى مفكرون وقادة عظماء، عبر التاريخ، بالحاجة إلى السعي إلى الوحدة والأخوة والتضامن والمصالحة ومنهم مهاتما غاندي ومارتن لوثر كنج وإليانور روسيفيلت ونيلسون مانديلا. وتحقيق العدالة الاجتماعية كان منذ زمن بعيد موضوع مناقشة العلاقات الدولية مثال ذلك فيما يتعلق بالبحث عن نظام اقتصادي دولي جديد في السبعينات. وفي السياق المعاصر للعولمة، هناك قدر كبير من المؤلفات الفلسفية التي تؤكد الحاجة إلى عدالة اجتماعية عالمية وتوزيع عادل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية تتخطى حدود سيادة الدولة. ويُدعى أن الالتزامات تنجم بين الأفراد بسبب عمليات اجتماعية اقتصادية عالمية تربطهم عبر الولاية القضائية الوطنية. ويمكن لأوجه الظلم الاجتماعي الهيكلية أن تلحق الأذى بالأشخاص، وأن تتطلب إيجاد مفهوم للمسؤولية يعترف بهذا الربط[٣]. كما أكد مؤلفون الحاجة في هذا الصدد إلى زيادة تنسيق دور المؤسسات الدولية في ضمان المساءلة والمسؤوليات والانسجام والاتساق. وإننا باتخاذنا أو عدم اتخاذنا إجراءات نؤثر يومياً على حياة الناس في جميع أنحاء المعمورة، وهذا يجعلنا ملزمين باتخاذ إجراءات لضمان كرامة الفقراء، ولإعادة التفكير في ما نلتزم به تجاه العالم[٤].

٤٢- وفي مجال القانون والسياسة الدوليين، ينص ميثاق الأمم المتحدة على الحاجة إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، ولهذا الغرض، ينص على استخدام الآليات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، ويدعو إلى التعاون الدولي لإيجاد حل لجميع المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويقدم إعلان عام ١٩٧٠ لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة دليلاً آخر على التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى التعاون

---

(٢) C.G. Weeramantry, *The Lord's Prayer: Bridge to a Better World*, Ligouri/Triumph, Missouri, 1998.

(٣) I.M. Young, "Responsibility and global justice: a social connection model", 2006, 23 (1) *Social Philosophy and Policy*, p. 102; O. O'Neill, *The Bounds of Justice*, Cambridge University Press, New York, 2000.

(٤) See J. Novogratz, *The Blue Sweater: Bridging the Gap between Rich and Poor in an Interconnected World*, Rodale, New York, 2009.

والعلاقات الودية. ويشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته الأولى، إلى الحاجة إلى الأخوة العالمية ويجمع في المادتين ٢٨ و٢٩ أيضاً بين قيم التضامن، والعدالة، والمساواة والواجبات للجميع. ويتردد التضامن مرة أخرى في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣. ويقترح قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٨ النهوض بنظام دولي قائم على الديمقراطية والمساواة، يشير صراحة إلى الحق في التنمية والتضامن الدولي. ويترتب على فكرة التراث المشترك للإنسانية الواردة في اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ أثر قانوني ملزم لقيم العدالة الاجتماعية على المستوى العالمي. ويتخلل مبدأ التضامن أيضاً الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا والميثاق العربي لحقوق الإنسان وهي صكوك تؤكد التضامن الإقليمي بوصفه وسيلة أساسية وهدفاً للعلاقات الإقليمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

٤٣- ثم إن الالتزامات بالمساعدة والتعاون الدوليين هي مكمل للمسؤولية الأولية التي تقع على عاتق الدول فيما يخصّ الوفاء بالتزاماتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان. ويقوم التعاون الدولي على افتراض أن بعض أعضاء المجتمع الدولي ربما لا يملك الموارد اللازمة للإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات. وتشير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٣ إلى أن التعاون الدولي من أجل التنمية، وبالتالي من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو، وفقاً للمادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة، ولمبادئ القانون الدولي الثابتة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزام يقع على عاتق الدول كافة. وفي سياق الحق في التنمية، أكد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية أنه فيما يتعلق بالميادين الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، تكون مبادئ أساسية مثل المساواة والإنصاف وعدم التمييز والشفافية والمساءلة والمشاركة والتعاون الدولي، بما في ذلك الشراكات والالتزامات، مبادئ هامة لإعمال الحق في التنمية (E/CN.4/2002/28/Rev.1). وقد حددت دراسات تتناول البعد الدولي للحق في التنمية، مستويات مختلفة للمسؤولية عن التنمية، وذلك مثلاً مسؤولية الشركات على المستوى الجزئي، ومسؤولية الدول على المستوى الكلي ومسؤولية المجتمع الدولي على المستوى الوسيط[٥].

٤٤- وقد أدت العولمة إلى نمو اقتصادي سريع، وأدت، في الوقت نفسه، إلى ترسيخ اللامساواة والتخلف بشكل حاد. وقد أكد البعض أن الفقر في العالم يعكس فشل المجتمع الدولي لأنه يشهد عدم تمكن نصف السكان في العالم من تأمين حقوقهم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وعدم قدرة بعض الدول على الإعمال الكامل لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بسبب إجراءات وترتيبات هيكلية تتخذها دول أعضاء أخرى في المجتمع الدولي

(٥) D. Aguirre, *The Human Right to Development in a Globalized World*, Ashgate, Hampshire, 2008.

وبسبب مصالح اقتصادية وسياسية مستحكمة، وأن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في حقوق الإنسان وفي تحديد المسؤوليات الأساسية لحمايتها، كما هناك دور للمجتمع الدولي في إيجاد بيئة مؤدية إلى تنمية وعولمة تركز على الإنسان؛ وأن الحق في التنمية هو أمر أساسي لمواجهة التحديات التي يطرحها الفقر في القرن الحادي والعشرين[٦].

٤٥- وأكدت دول عديدة أعضاء، في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، على الحاجة إلى التعاون الدولي، والتضامن والمسؤولية الدولية لإيجاد بيئة عالمية تمكينية ومجال سياسي ملائم لإعمال الحق في التنمية، ولا سيما في مجالات المساعدة الدولية، والتجارة، والديون، والوصول إلى الأدوية، ونقل التكنولوجيا، والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية (A/HRC/15/23). وبالمثل، فإن الحوكمة الرشيدة على المستوى الوطني والقيادة الجيدة هما، بلا شك، عاملان أساسيان لإعمال الحق في التنمية. وقد أكدت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية، في تقريرها المقدم إلى الدورة السادسة (A/HRC/15/WG.2/TF/2، التذييلان ١ و٢) أهمية البعدين الوطني والدولي والمسؤوليات المشتركة والمساءلة المتبادلة للجميع.

٤٦- ثم إن بيع الأسلحة على المستوى الدولي يمكن أن يتسبب في هلاك الملايين، ولا سيما في البلدان التي تعاني من صراعات أهلية وضعف هياكل الحكم. فلم يعد باستطاعتنا الفصل بين ما هو محلي وما هو عالمي، وهذا أمر يتطلب إدماج حقوق الإنسان في هياكل الحكم على جميع المستويات. وكسر الحدود الوطنية يعني أن ما نتخذه من إجراءات وما نقوم به من عمليات شراء واستثمار يومياً، يؤثر تأثيراً غير عادي على حياة الأشخاص في عالم الأسواق غير المرئي. وقد أدت حركة لم يسبق لها مثيل للأشخاص والسلع عبر الحدود إلى زيادة التحديات ذات الطبيعة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالأشخاص وإلقاء النفايات السامة، التي تؤثر لا محالة على شعوب وأمم مستضعفة. "والمهمة التي تنتظرنا تتمثل في الاهتداء إلى كيفية التوفيق بين الاختلافات والتوصل إلى توافق في الآراء دون أن نحيد عن المبدأ القائل بأن احترام حقوق الإنسان هو الأساس المطلق الذي تقوم عليه شرعية الإجراءات التي تتخذها حكومتنا، ومؤسساتنا الدولية، وشركاتنا ومشاريعنا التجارية، وهيئاتنا للمجتمع المدني، وأنفسنا حالياً ومستقبلاً"[٧] والمصالح الوطنية وقواعد الأخلاق العالمية للتضامن وثيقة الصلة بعضها ببعض،

---

(٦) M.E. Salomon, *Global Responsibility for Human Rights: World Poverty and the Development of International Law*, Oxford University Press, 2007. See also N. Wood, "Governing the global economy: strengthening multilateral institutions", International Peace Institute, 2008; and J.A. Ocampo, "Rethinking global economic and social governance", vol. 1, Issue 1, *Journal of Globalization and Development*, 2010.

(٧) D. Kinley, *Civilising Globalisation: Human Rights and the Global Economy*, Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p. 239.

ووفقاً لكوفي أنان: "إن واقع الحال هو أننا إذا لم نتمكن من أن تكون العولمة لصالح الجميع، فإنها في النهاية لن تكون لصالح أي أحد[٨].

باء – مجالات تركيز مختارة

١– التنمية المستدامة

٤٧– تدعو التنمية المستدامة إلى تنمية شاملة من خلال إدماج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك فإنها تكون ملائمة بطبيعتها للسعي إلى تحقيق تنمية عادلة ومتكافئة تركز على الإنسان. ويضع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٨٢، الإنسان في صميم الشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومنذ الدعوات التي وجهتها الدول في مؤتمر ريو إلى الشراكات العالمية، أُدرجت الأهمية المتزايدة لمبدأ التضامن الدولي فيما يتعلق بالاستجابات إلى التنمية المستدامة والبيئة وتغير المناخ، في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة تنفيذ جوهانسبرغ التي توسعت في الحاجة إلى الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتعالج هذه القضايا بصورة جماعية. وينبغي التأكيد على النُهُج إزاء الشراكة العالمية من خلال الاعتراف بالطبيعة المترابطة لمسؤوليات الدول في سياق تغير المناخ. والمفاهيم المتكاملة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحق في التنمية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، والعدل بين أبناء الجيل الواحد والأجيال والمبادئ المكونة مثل مبدأ الحيطة، تجعل التنمية المستدامة لها أهمية خاصة بالنسبة للتضامن.

٢– التمويل المكرّس للتنمية

٤٨– أكد إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨، على الدور الأساسي لمبدأ التضامن الدولي في مبادرة التمويل المكرّس للتنمية، الذي سلط الضوء عليه أولاً توافق آراء مونتيري، حيث أعاد التأكيد على الالتزامات بالتصدي لمثل هذا التمويل بروح من الشراكة والتضامن العالميين. والبحث عن موارد إبتكارية لتمويل التنمية له صلة قوية بالتضامن الدولي، ضمن إطار التمويل المكرّس للتنمية الأوسع نطاقاً. وقد سلمت بهذه الروابط بصورة صريحة وضمنية نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ بشأن مصادر التمويل المبتكرة ومؤتمر باريس لعام ٢٠٠٦ بشأن التضامن والعولمة. ويؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ بشأن مصادر لتمويل التنمية المبتكرة على التضامن الدولي كقاعدة للتعاون الدولي في سياق التمويل من أجل التنمية ويسلط الضوء على المبادرات الموجودة والمحتملة التي يمكن لها أن تسهم في التضامن الدولي والبشري بما في ذلك الضرائب التضامنية وصندوق التضامن الرقمي.

---

(٨) "Globalization must work for All", Address to the World Economic Forum by Kofi Annan, Davos, Switzerland, 30 January 2001.

٤٩- ووجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمته الافتتاحية أمام مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨ بشأن التمويل من أجل التنمية، نداء من أجل إنكار الذات والتضامن وبناء الجسور لإشراك المجتمع الدولي بأسره، (A/CONF.212/7) بدلاً من إشراك عدد قليل من بلدانه. ويجب أن تقوم هذا الجسور على ثلاثة أركان: التعاون بما في ذلك في إطار برامج الحفز بعد الأزمات، لكي تُعالج احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات أفقر السكان وأشدهم ضعفاً؛ والاستدامة بما في ذلك تغير المناخ؛ والحوكمة الشاملة، التي تتطلب تعددية جديدة تعترف بعالم القرن الحادي والعشرين، والدور المركزي للاقتصادات الناشئة والنامية. ويصبح التماسك والتنسيق من خلال الأمم المتحدة، أمراً أساسياً في تأمين التضامن.

جيم - النُهُج الناشئة في التعاون الدولي

١- المسؤوليات المشتركة

٥٠- توضح المناقشة أعلاه وجود مسؤوليات مشتركة عن التنمية من خلال الالتزامات الوطنية للدول والالتزامات بالتعاون الدولي. وتحظى التنمية المستدامة اليوم بالاعتراف العالمي بكونها هدفاً من أهداف المجتمع العالمي ومبدأ من مبادئ القانون الدولي. وفيما تعزز العولمة الاقتصادية، الترابط وآثاره الإيجابية، قد تنجم عنها آثار عكسية تتمثل في الانقطاع والاستبعاد، وخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون على هامش الحياة. وقد تم مؤخراً التأكيد على المساءلة وتقاسم المسؤوليات كعاملين أساسيين للتنمية: وعلينا أن نتبنّى المسؤوليات المشتركة عبر الحدود الوطنية. فقد أدى التفكير في المصلحة الشخصية والتفكير الضيق الأفق، مثلاً، إلى تقويض التقدم في عملية إصلاح نظام التجارة العالمي. فعندما تقدم الحكومات المساعدة الإنمائية، وتواصل، في الوقت نفسه، تقديم إعانات زراعية هائلة إلى مزارعيها، فإنها لا تقوم بالتشجيع على التنمية المستدامة للجميع. بل هي تقوض آفاق التنمية وتضر بسبل معيشة بعض أفقر أخواتنا وإخواننا الذين هم أكثر تأثراً[٩] وهذا يؤكد أهمية الانسجام بين السياسات عبر القطاعات والمؤسسات وفي السياسات الدولية والإقليمية والوطنية للدول.

٢- التعاون فيما بين الجنوب والجنوب

٥١- إن التضامن والصداقة والتعاون والسيادة والسلامة الإقليمية هي مبادئ أساسية مكرسة في مؤتمر باندوغ لعام ١٩٥٥ الذي عقده رؤساء البلدان الآسيوية والأفريقية والذي أعاد تنشيطه الإعلان بشأن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة والبيان

(٩) Mary Robinson, Public Symposium on the theme "Responding to global crises: new development paths", UNCTAD, Geneva, 11 May 2010.

الوزاري المشترك. ويمكن للمساعدة المتبادلة فيما بين دول الجنوب أن تكون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية. وتتعاون البلدان في مجالات كإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة وهي أهداف يأمل الجميع في أن تتحقق من خلال ميزات العولمة.

٥٢- ومؤتمر القمة لعام ٢٠٠٦ للمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وإفريقيا ومؤتمر قمة المنتدى المشترك بين الهند وإفريقيا الذي عقد في عام ٢٠٠٨، وازدياد مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية في إفريقيا، هما بصدد إنماء التعاون فيما بين بلدان القارة على المستوى الثنائي وهذا التعاون يمكن أن يتطور إلى تعاون على المستوى الإقليمي وبالتالي على المستوى العالمي في القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وتشهد ترتيبات التجارة والاستثمار لدول الاقتصادات الناشئة حديثاً زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي في إفريقيا، وهي واعدة إلى حد كبير بالنسبة للمستقبل، شريطة تنفيذها في سياق الإنصاف والمساواة، وتقاسم المعلومات والخبرة والتوعية والشراكة بالتساوي للجميع[١٠]. والهدف المتمثل في المساهمة في تعزيز العلاقات هو الذي يسترشد به في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب. فمثلاً تطبق البرازيل سياسة "الدبلوماسية القائمة على التضامن" وهي سياسة تتيح البرازيل، في إطارها، خبراتها ومعارفها لبلدان نامية أخرى، لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون أن تفرض شروطاً، والبلدان المتلقية هي التي تحدد مجالات التعاون.

٣- مؤتمرات القمة العالمية والاجتماعات الوزارية الهامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالمناخ

٥٣- أشير إلى الدعم المقدم لمبدأ التضامن الدولي والنهج المنسق للتصدي للقضايا العالمية الذي يتطلب هذا المبدأ، في سلسلة من الاجتماعات العالمية الهامة التي تشمل مجالات التنمية، والتجارة والمساعدة، والأزمة المالية والبيئة. وأعاد مؤتمر المتابعة المعقود في الدوحة عام ٢٠٠٨ والإعلان الصادر عنه التأكيد على الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي دُعي إليها في مونتيري. كما جرى التأكيد على التضامن في كل من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٢ بشأن التنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، والوثائق الختامية للمنتدى الرفيع المستوى الثاني والمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، ولا سيما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا ومؤتمر عام ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية العالمية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية، والاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في عام ٢٠٠٩ أيضاً. واعتبر إعلان كييف

---

(١٠) Annan, "Inside Africa", CNN, 5 June 2010.

لعام ٢٠٠٨ الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالتحديات الحالية التي تواجهها حقوق الإنسان وحرياته، التضامن الدولي نهجاً أساسياً للقضاء على الفقر. كما يشكل إعلان دلهي لعام ٢٠٠٨ المتعلق بمؤتمر قمة للمنتدى المشترك بين الهند وإفريقيا وإعلان عام ٢٠٠٦ لمؤتمر قمة بيجين للمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وإفريقيا تطورين هامين جديدين.

٤- أفضل الممارسات

٥٤- ينعكس التعاون الدولي منذ زمن بعيد في ممارسات جيدة عديدة تقوم بها بلدان متعددة وغيرها من الجهات الفاعلة في جميع المناطق. ومنذ عقود متعددة، تُبذل جهود وتتبع ممارسات في مجالي المساعدة والتعاون الدوليين. والممارسات الواردة أدناه إنما هي مجرد أمثلة قليلة وردت في ردود أرسلها مجيبون:

٥٥- يسلم الدستور في غيانا وكولومبيا بمبدأ التضامن، بصورة صريحة وضمنية. وفي تونس، يمثل الصندوق الوطني للتضامن النتيجة النهائية لعملية طويلة غرضها النهوض بنظام للتضامن من أجل التنمية ومكافحة الفقر. وهذا الصندوق المترسخ تماماً في الإطار المؤسسي للبلد، هو أداة تستخدم لمكافحة الفقر. وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل المجموعات الاجتماعية المستضعفة، والالتزامات بالقضاء على الفقر، يشكل ممارسة جيدة في سورينام؛ ويدعم البديل البوليفي للأمريكتين مبادئ التضامن، والتعاون الحقيقي والتكامل فيما بين الدول الأعضاء، والتنمية المستدامة القائمة على رفاه الشعوب وبيئتهم الطبيعية. وتشمل أفضل الممارسات بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، والتكنولوجيات المفتوحة المصدر مثل خدمتي أوشاهيدي وفرونتلاين لإرسال الرسائل القصيرة لتعزيز التعاون، والتوعية والاستجابة في حالات الأزمات ورصد حقوق الإنسان. ويمكننا أن نرى عبر الحدود الوطنية زيادة كبيرة في عدد التحالفات مثل أطباء بلا حدود أو محامون بلا حدود وهي تحالفات تشهد على كثرة النوايا الحسنة المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

٥٦- ولا يقدم بعض البلدان، من حيث المبدأ واحتراماً لسيادة الدولة وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦، المساعدة الإنسانية إلا عندما يوجه البلد المتلقي طلباً صريحاً في هذا الشأن، ووفقاً لأولويات هذا البلد. وتتضمن السياسة الخارجية البرازيلية في مجال حق الإنسان في الغذاء اتخاذ إجراءات للتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات الرامية إلى التوصل إلى حلول طويلة الأجل لمشاكل الأمن الغذائي. كما أن سياستها في مجال التعاون الدولي موجهة نحو التغلب على الصعوبات في مجال التنمية بما في ذلك التعريفات والإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة، والبراءات التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيا، والديون الثقيلة العبء. وتندرج مبادرتها المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب في سياسات الحكومة الرامية إلى التغلب على العقبات من خلال إنشاء آليات جديدة للشراكة مثل منتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

رابعاً – الملاحظات الختامية: التضامن الدولي في عالم مترابط

٥٧- يقترح الخبير المستقل، بالاستناد إلى ما ورد أعلاه، تدقيق تعريف التضامن الدولي على نحو يفيد أنه اتحاد المصالح أو المقاصد والإجراءات التي تتوخاها بلدان العالم وتحقيق التماسك الاجتماعي فيما بينها، على أساس ما بين الدول والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى من ترابط، وذلك للحفاظ على النظام وعلى بقاء المجتمع الدولي نفسه، وبهدف تحقيق الأهداف الجماعية التي تتطلب التعاون الدولي والعمل المشترك. وينطوي التضامن العالمي على علاقة تضامنية قائمة بين جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي.

٥٨- إن التضامن الدولي شرط مسبق لتوفير كرامة الإنسان، وهو الأساس لجميع حقوق الإنسان وهو أيضاً نهج في تحقيق التنمية التي محورها الإنسان، وله وظيفة متمثلة في بناء الجسور بين جميع الفجوات والفواصل. ويشمل التضامن قيم العدالة والإنصاف في المجتمع؛ والنوايا الحسنة فيما بين الشعوب والأمم وسلامة المجتمع الدولي؛ والسيادة ومساواة جميع الدول في السيادة وعلاقات الصداقة فيما بينها. والتعاون الدولي هو أساس التضامن الدولي. ومع ذلك، فإن التضامن الدولي لا يقتصر على المساعدة والتعاون، والمعونة والأعمال الخيرية أو المساعدة الإنسانية، على المستوى الدولي. بل إنه مفهوم أوسع، ومبدأ يتضمن الاستدامة في العلاقات الدولية ولا سيما العلاقات الاقتصادية الدولية، والتعايش السلمي لجميع أفراد المجتمع الدولي، والشراكة بالتساوي والتقاسم المنصف للفوائد والأعباء، وعدم إلحاق الأذى أو إثارة عقبات أمام المزيد من رفاه الغير، بما في ذلك في النظام الاقتصادي الدولي وموئلنا الإيكولوجي المشترك الذي هو مسؤوليتنا جميعاً. ويمكن لاتخاذ الإجراءات أو الامتناع عن اتخاذها، في سوق موحد ومترابط ومعولم، أن يعود بالنفع أو بالضرر على أشخاص في أقصى أنحاء الكرة الأرضية، وبالتالي فإن ذلك يتطلب تقاسم المسؤوليات والمساءلة المشتركة. والتسامح والتنوع متأصلان في التضامن الدولي، الذي لا يسمح بأي شكل من أشكال التمييز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان للمجموعات المستضعفة بمن فيها النساء والأطفال والمعوقين والمسنين والشعوب الأصلية والمهاجرون.

٥٩- هناك تضامن هائل تبديه الدول بشكل انفرادي وجماعي، والمجتمع المدني، والحركات الاجتماعية العالمية، وأشخاص كثيرون من ذوي النية الحسنة لمساعدة الغير وشركات القطاع الخاص من خلال ما تقوم به من مبادرات اجتماعية. والاستجابات الدولية الصادرة بعد إعصار نارجيس في ميانمار، وكارثة تسونامي في آسيا والهزة الأرضية في هايتي هي خير مثال على كثرة حالات التضامن. ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب القيام بالمزيد بسبب حجم التحديات العالمية وكذلك المحلية، والزيادة الباعثة على الجزع في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، واستمرار ازدياد الفقر واللامساواة. ومن منظور المثالية، ينبغي أن يكون التضامن تصرفاً وقائياً لا مجرد ردة فعل في مواجهة ضرر هائل وقع بالفعل وأن يتصدى لكوارث طبيعية ومن صنع الإنسان على السواء. ولهذا الغرض، ينبغي أن يعالج التضامن الاحتياجات الأساسية للعدالة والمساواة على المستويين الوطني والدولي. وهذا هو الحل الوحيد في الأجل الطويل والقابل للدوام بالنسبة للتحديات المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي.

٦٠- وقد حدد الخبير المستقل في التقرير الحالي المجالات الأولى الواجب التصدي لها؛ والمفاهيم والمعايير الرئيسية التي يمكن أن تشكل الأساس لإطار ما؛ والممارسات الجيدة التي يستهدي بها التطور المقبل للقانون والسياسة المتعلقين بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وهناك قوانين صارمة ولينة وافرة وسياسات وقيم يمكن أن تشكل الأساس لإطار مفاهيمي ومعياري لحقوق الإنسان والتضامن الدولي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والتضامن الدولي وبالتالي أساساً لمشروع إعلان عن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي. وهذه القوانين والسياسات والقيم في الميادين الوطنية والإقليمية والدولية تشمل معظم الصكوك الأساسية التي تقوم على توافق آراء دولي.

٦١- والتضامن الدولي لا يغيب عن أركان ميثاق الأمم المتحدة الثلاثة وهي السلم والأمن؛ والتنمية؛ وحقوق الإنسان. والتنمية وحقوق الإنسان هي أكثر الأسس ضماناً للسلم[(١١)]. وتم في مؤتمر الأمن النووي الذي دعا إلى عقده رئيس الولايات المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تذكير العالم بأن من الأساسي إتباع طريقة جديدة تماماً في التفكير والعمل إذا ما أُريد البقاء للبشرية. كما أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال الحق في التنمية يتطلبان اتباع نهج مستنير وطريقة في التفكير والعمل تستند إلى الشعور بالانتماء للجماعة والتضامن الدولي. ويؤكد إعلان الألفية الذي يتناول التضامن[(١٢)]، والمسؤوليات المشتركة كقيم أساسية ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، على الحاجة إلى التغيير.

٦٢- ويود الخبير المستقل أن يختتم بحكمة وردت في تقرير الأمين العام (A/59/2005) المعنون "في جو من الحرية أفسح" ومفادها

> "في عالم يواجه التهديدات والتحديات المتشابكة، سيكون من المصلحة الذاتية لكل بلد أن تتم معالجة هذه التهديدات والتحديات بصورة فعالة. ومن هنا، فإنه لا سبيل إلى النهوض بقضية الحرية الأفسح جواً إلا بالتعاون العالمي الواسع والعميق والمتواصل بين الدول. وسيكون هذا التعاون ممكنا إذا راعت سياسات جميع البلدان ليس فقط احتياجات مواطنيها، ولكن أيضا احتياجات الآخرين. ومن شأن هذا التعاون ألا ينهض بمصالح الجميع فحسب، لكنه يعترف أيضا بإنسانيتنا المشتركة".

---

(١١) بطرس بطرس غالي، "خطة للسلام" الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢، "خطة للتنمية"، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤.

(١٢) Report of the Secretary General, “Keeping the promise: a forward-looking review to promote an agreed agenda to achieve the Millennium Development Goals by 2015” .(A/64/665).

المرفق

مشروع استبيان لتوزيعه على الدول والإدارات والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة أعده الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي

١- عرَّف الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مفهوم التضامن الدولي بأنه اتحاد المصالح أو المقاصد فيما بين بلدان العالم والتماسك الاجتماعي فيما بينها، على أساس اعتماد الدول والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى على بعضها البعض، بهدف الحفاظ على النظام وعلى بقاء المجتمع الدولي نفسه، وبهدف تحقيق الأهداف الجماعية التي تتطلب التعاون الدولي والعمل المشترك. وبالنظر إلى أنه لا غنى عن مبدأ التضامن الدولي في التصدي للتحديات العالمية الحالية، ما هو موقفكم من التسليم بالتضامن الدولي وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي ولا سيما، القانون الدولي لحقوق الإنسان؟

٢- يسلم قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، بالتضامن بوصفه قيمة من القيم الأساسية التي لا غنى عنها في العلاقات الدولية. وأخذاً بعين الاعتبار المفاهيم ذات الصلة بمبادئ التضامن الدولي والحق في التنمية والنُّهج القائمة على حقوق الإنسان، ما رأيكم في التضامن الدولي كنهج من النهج التي تتبع في سبيل التخفيف من الفقر؟

٣- في سياق الحقوق من الجيل الثالث وتسليماً بحقوق التضامن بأنها حقوق من الجيل الثالث، تضم على سبيل المثال لا الحصر، الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحق في المشاركة في "تراث البشرية المشترك" وفي الاستفادة منه، والحق في السلام، والحق في بيئة صحية ومستدامة، والحق في المساعدة الإنسانية وفي الإغاثة في حالات الكوارث، والحق في التواصل:

(أ) هل تعتبرون الحقوق من الجيل الثالث وبالخصوص حقوق التضامن مجالاً راسخاً أو ناشئاً من مجالات قانون حقوق الإنسان؟

(ب) في رأيكم، هل هناك حق معين ينبغي تكريسه بموجب الحقوق التضامنية عدا الحقوق الآنفة الذكر؟

٤- يركز الخبير المستقل على ثلاثة مجالات تركيز رئيسية هي التعاون الدولي، والاستجابة العالمية للكوارث الطبيعية وللأمراض والآفات الزراعية، والحقوق من الجيل الثالث. ما هي في رأيكم المجالات الرئيسية التي تعكس بالقدر الكافي القضايا والتحديات والأزمات التي تواجه اليوم؟

٥- التضامن الدولي وثيق الصلة بالمساعدة الإنسانية بما في ذلك الاستجابة العالمية للكوارث الطبيعية. كيف تنظرون إلى الاستجابة العالمية للكوارث الطبيعية في سياق القانون الدولي؟

٦- يمكن اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً جماعية يتوخاها المجتمع الدولي. كيف يمكن توطيد التعاون الدولي من أجل تحقيقها؟

٧- الحق في التنمية من بين حقوق الجيل الثالث التي تضمّنتها عدة صكوك دولية وإقليمية. وأقر إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ ذاك الحق بوصفه حقاً غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان. كيف سيساعد إعمال الحق في التنمية على تقليص الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق التعاون والتضامن الدوليين؟

٨- التضامن الدولي في حد ذاته ليس مفهوماً جديداً حيث كانت الدول النامية أول من نادى به خلال السبعينات. وتردد صدى التضامن الدولي في صكوك دولية عدة (كقرار الجمعية العامة ٥٥/٢). هل تعتقدون أن هناك واجبات ملقاة على عاتق الدول فيما يتصل بالتضامن الدولي و/أو العالمي؟

طلب إلى الخبير المستقل إعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، وهو يرحب باقتراحاتكم وتعليقاتكم.